ضغط كبير على مراكز خدمة المواطن بدمشق و٥ آلاف وثيقة في اليوم

علوش لـ«الوطن»: السبب «المسابقة وتجديد العقود»

١,٢ مليار ليرة إيرادات خلال عام و١٥ مركزاً قدم ٩٠٠ ألف وثيقة معظمها «سجل مدني»

| فادي بك الشريف

ضغط كبير جداً تشهده مراكز خدمة المواطن المنتشرة في العاصمة منذ بداية العام عزا سببه مدير مراكز الخدمة في محافظة دمشق لؤي علوش لـ«الوطن» إلى استعداد آلاف المواطنين من مختلف الفئات للتقدم إلى المسابقة المركزية المقررة قريباً جداً ما سبب زيادة في أعداد طالبي الوثائق بمعدل ٣٠ بالمئة خلال الأيام القليلة القادمة، إضافة إلى مزامنة تجديد العقود السنوية التي تتطلب تقديم عدد من الأوراق والثبوتيات.

وكشف علوش عن ٥ آلاف وثيقة مقدمة يومياً في ١٥ مركزاً بدمشق بزيادة ١٥٠٠ طلباً مقارنة مع الفترات الماضية، وخاصة وثيقتي غير موظف ولا حكم عليه، مضيفاً إن مراكز استمر عملها للساعة الرابعة بسبب الكم الهائل من الإدخالات.

وأكد علوش متابعة وتدارك الأمر بالتنسيق مع المعنيين في وزارة الداخلية وإدارة الأمن الجنائي التي أرسلت كوادر إضافية، منوهاً بالتعميم الذي أصدره وزير الداخلية إلى المراكز المعنية بمنح خلاصة السجل المدني الذي يقضي بالاستمرار بالعمل لغاية الساعة الثامنة مساء لمنح خلاصة السجل المدني بما في ذلك يوم السبت، ولاسيما أن خلاصة السجل المدني وثيقة مطلوبة للتعيين في الوظائف العامة ولسواها من المعاملات، علماً أن التعميم ساري المفعول بدءاً من يوم أمس الأربعاء وحتى يوم ٣١ الشهر الجاري.

وقال مدير مراكز الخدمة: عادت الأعداد لوضعها الطبيعي أمس، متوقعاً أن تزداد الأعداد خلال الأيام القادمة التي تسبق موعد بدء تقديم الطلبات إلى المسابقة.

وأضاف: الوثائق تصدر في اليوم نفسه، مع زيادة إضافة في وقت التسليم بسبب الضغط الكبير، منوها بمتابعة تقديم الخدمات بالسرعة الممكنة في جميع المراكز.

وحول واقع الشبكة، أكد أن الخطوط متصلة مع وزارة الاتصالات، وفي حال حدوث أي انقطاعات تم وضع بدائل لتلافي أي خلل يعيق تقديم الخدمات عبر مراكز الخدمة.

هذا وكشف علوش عن ازدياد عدد الوثائق والخدمات المقدمة خلال العام الماضي بمعدل ٣٠٠ ألف خدمة عن العام الذي يسبقه ، مؤكدا أن المراكز قدمت ٩٠٠ ألف خدمة خلال ٢٠٢١ مقارنة مع ٦٠٠ ألف خلال ٢٠٢٠، علماً أن زيادة عدد الخدمات تعود لزيادة عدد المراكز والتوسعة.

وبيّن أن الإيرادات المحصلة من تقديم مختلف الوثائق عبر المركز تصل لمليار و٢٠٠ مليون ليرة وتعود لمختلف الجهات المعنية صاحبة الخدمة بما فيها المحافظة.

وتابع بالقول: تم خلال العام الماضي تنفيذ ٥٠٠ ألف معاملة للسجل المدني و١٢٠ ألفاً للسجل العدلي و١١٠ آلاف معاملة غير موظف بينما بلغت معاملات السجل المؤقت ٤٥ ألف معاملة وعقود الإيجاز أكثر من ٣١ ألفاً و٥٠٠ معاملة، في حين بلغ عدد خدمات المصالح العقارية أكثر من ١٤ ألفاً وبيانات التنظيم والتخطيط العمراني ٩ آلاف إضافة لغيرها من المعاملات.

وبيّن العمل على افتتاح ٣ مراكز جديدة خلال النصف الأول من العام الجاري وذلك في برزة والقصاع وحي الورود، مع إجراء أعمال التوسعة لعدد من المركز على صعيد المساحة والخدمات المقدمة لتصبح جميع المراكز مجهزة بكل الخدمات، منوهاً بوجود دراسة للتوسعة في المزة.

وأضاف: بعد دخول المركز الجديدة يصل العدد الإجمالي إلى ١٨ مركزاً وبذلك يكون تم تغطية العاصمة، علماً أن المركز يقدم أكثر من ٥٠ وثيقة بمختلف القطاعات، مبيناً العمل على إدراج خدمات مديرية الأملاك ودوائر الخدمات لبعض المعاملات إضافة إلى خدمات في الشؤون الصحية (فض ختم).

وأشار إلى أنه تم إدراج خدمات جديدة شملت عقود الإيجار السكنية وصوراً مصدقة عن قرار حكم لجنة حل الخلافات من مديرية المرسوم ٦٦ ومعاملة طلب سندات الملكية التنظيمية بالمنطقة التنظيمية الثانية في مركز مديرية المرسوم ٦٦ وخدمتي عقود الإيجار والمصالح العقارية في الميدان وتصديق الوثائق من وزارة الخارجية والمغتربين في مراكز المهاجرين والشام الجديدة والقنوات كما تم إدراج خدمة التأمين الإلزامي للمركبات بمركز المزة وخدمتي السجل العدلي «غير محكوم» والسجل العام للعاملين في الدولة «غير موظف» في مركز السجل المؤقت.

كما نوه علوش بافتتاح عدد من مراكز خدمة المواطن بعد إعادة تأهيلها وتوسيع خدماتها، لافتاً إلى العمل على تجهيز ٥ مراكز هذا العام وتزويدهما بمنظومة الطاقة الشمسية بالتنسيق مع مديرية الإنارة وذلك لتوفير الخدمات على مدار الساعة.

وأكد علوش أنه من التوقع رفد المديرية بكادر إضافي لتنفيذ الخدمات وخاصة مع أعمال التوسعة التي يتم العمل عليها.

كما أشار مدير مراكز الخدمة إلى أن المحافظة تعمل بشكل دائم على تحسين وتطوير واقع مراكز خدمة المواطن وإضافة خدمات جديدة بهدف تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء عن المواطنين واختصار الوقت والجهد في إنجاز معاملاتهم.

ويشار إلى أن مراكز خدمة المواطن تتوزع في ساحة يوسف العظمة بمبنى المحافظة الذي يضم المركز الرئيسي وبمدينة دمشق القديمة في مكتب عنبر وبدوائر خدمات كفرسوسة والمزة والمهاجرين ودمر البلد والقنوات والميدان ومديرية مالية دمشق والسجل المؤقت بالسبع بحرات ومكتب دفن الموتى بباب مصلى ومديرية تنفيذ المرسوم التشريعي ٦٦ بالمزة ومركز الخدمات الإلكتروني إضافة لمركز الشام الجديدة.

٣ مراكز جديدة خلال ٦ أشهر وإدراج خدمات إضافية

عزوف ٦٠ بالمئة من مربي الدواجن عن العمل بسبب الخسائر

| اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير منشأة الدواجن في اللاذقية باسم حسن لـ«الوطن»، أن إيرادات المنشأة خلال عام ٢٠٢١ بلغت ٤,٢ مليارات ليرة سوريّة، مشيراً إلى تحقيق أنسب المعدلات الفنية لخطي البياض والفروج على مستوى القطر.

وأضاف حسن: إن نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية فيما يخص بيض المائدة بلغت ١١٢ بالمئة بإنتاج ١٩,٥ مليون بيضة، مقابل إنتاج ١٢٨ طناً من الفروج بنسبة تنفيذ ٢٥٦ بالمئة خلال العام المنصرم. ولفت إلى أن تنفيذ الخطط الإنتاجية تحقق بإعادة تأهيل أربع حظائر كانت متوقفة عن العمل وذلك بإمكانات ذاتية من خلال جهود فنيي المنشأة وباستخدام التجهيزات القديمة المنسقة، مشيراً إلى وجود ٩٤٠٠ فرخة بياضة حالياً في المنشأة بإنتاج يومي ٦٧ ألف بيضة مائدة.

وعن الخطة التسويقية، يقول حسن إن كامل منتجات المنشأة تم تسويقها لمؤسسات القطاع العام وعبر صالات المنشأة والمؤسسة السورية للتجارة، بسعر أقل من السعر التأشيري بحوالي ٥ بالمئة، ما كان له الأثر الإيجابي بإحداث نوع من التوازن في الأسواق.

وأشار مدير المنشأة إلى الصعوبات التي يعانيّ منها قطاع الدواجن بشكل عام، من زيادة تكاليف الإنتاج بشكل كبير إذ تجاوزت كلفة إنتاج البيضة الواحدة ٣٢٥ ليرة، والكيلو الواحد من الفروج أكثر من ٧ آلاف ليرة.

وأشار إلى خروج العديد من المربين من العملية الإنتاجية بنحو ٦٠ بالمئة، جراء الخسائر الكبيرة التي تعرضوا لها بدءاً من ارتفاع تكاليف الاستخدامات وأهمها المواد العلفية إذ وصل سعر كيلو الذرة الصفراء إلى ١٦٠٠ ليرة، وكسبة فول الصويا ٢٦٠٠ ليرة، وكيلو علف الفروج الجاهز ٢٥٠٠ ليرة. إضافة لتكاليف الأدوية البيطرية واللقاحات وصولاً إلى وسائل التدفئة وتوليد الكهرباء.

غياب الكهرباء والمازوت يمنع الجهات الحيوية بالقنيطرة من تقديم الخدمات

صقر: راجعنا مكتب الآليات برئاسة الوزراء ولكن دون جدوى

| القنيطرة - خالد خالد

يعاني أبناء القنيطرة الذين يراجعون المديريات الحيوية والمصارف من توقف خدماتها أثناء انقطاع التيار الكهربائي وكثرة الأعطال وانخفاض شدته بسبب زيادة الطلب والأحمال، إضافة إلى عدم تمكن تلك الجهات من تشغيل المولدات بسبب افتقارها مادة المازوت، فمع بداية العام الحالي وأول يوم دوام فوجئ المراجعون لمديرية الأحوال المدنية بتوقف عملها وعدم قدرتها على تقديم الخدمات بسبب عدم استقرار التيار الكهربائي وغياب المازوت وكذلك الأمر بالنسبة للموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصارف وأصحاب المحطات والمراكز ومعتمدي الغاز وغيرهم الكثير عانوا من توقف الصرافات والمصارف عن الخدمة لانقطاع الكهرباء وغياب المازوت أيضاً وهذا الحال في أغلبية المديريات التي لديها مراجعون.

والمعاناة الأكبر فهي عدم قدرة الوحدات الإدارية من ترحيل القمامة وتراكمها بالأحياء والساحات لنقص مادة المحروقات وغيابها عن بلديات أخرى وخاصة في تجمعات ريف دمشق كحال تجمع جديدة الفضل وحجيرة والبطيحة ذات الكثافة السكانية الكبيرة، إضافة إلى عدم قدرة إدارة النفايات الصلبة على مساعدة تلك الوحدات وكما درجت العادة بترحيل القمامة عبر آلياتها المتوقفة حالياً ولذات السبب!؟

عضو المكتب التنفيذي المختص فرج صقر أكد مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء – مكتب شؤون الآليات من أجل زيادة المخصصات للقطاعات الحيوية في المحافظة والتي تعتمد على المولدات لتقديم الخدمات الأمثل للمراجعين والمواطنين ولاستمرار عملها أثناء انقطاع التيار الكهربائي وضعفه في أحيان كثيرة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تشغيل آبار المياه والصرافات والأجهزة وغيرها، منوهاً بأن عدم كفاية المادة لدى الوحدات الإدارية أدى إلى تراكم النفايات والقمامة لديها وازدادت شكاوى المواطنين من هذا الوضع القائم.

وبيّن أن محافظ القنيطرة أوفده شخصياً إلى مكتب شؤون الآليات برئاسة مجلس الوزراء لشرح المعاناة وضرورة زيادة المخصصات لتلك القطاعات ولكن من دون جدوى!؟

وأشار إلى تخصيص المصارف العاملة على أرض المحافظة بكمية ٣٠٠ ليتر شهرياً وتم تحديدها من مكتب الآليات برئاسة مجلس الوزراء لزوم عمل المولدات وهي كمية غير كافية وسيتسبب بخروج المصارف عن الخدمة في حال انقطاع التيار الكهربائي، مع ملاحظة أن ساعات عمل مولدة في أحد المصارف خلال كانون الأول الماضي وصل إلى ١٢٢ ساعة عمل، علماً أن المحافظة فيها مصرف تجاري وحيد وكذلك مكتب عقاري وفرع للزراعي والتوفير وآخر للتسليف، كما أن التجاري يقدم الخدمة لكل المؤسسات الحكومية والمواطنين العاديين من فتح حسابات وقبول الإيداعات واستلام بدل جوازات السفر وإجراء التحويلات للمصارف كافة.

وأوضح أنه لا يمكن إدخال الكهرباء إلى المصارف وخاصة في حال انخفاض التوتر تحت ١٧٨ واط وذلك لحماية التجهيزات من العطل والاضطرار إلى العمل على المولدة في وجود الكهرباء لحماية التجهيزات من العطل، علماً أن درجات الحرارة المنخفضة تؤثر على إقلاع الأجهزة وتأخرها بسبب قرار منع التدفئة المركزية في الدوائر والجهات العامة التي تعتمد على تلك التدفئة.

محطة معالجة لرفع التلوث عن مجرى وادي الربيعة وحماية آبار مياه الشرب في حمص

مدير البيئة لـ«الوطن»: ٣ إنذارات لمعامل بسبب التلوث

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير البيئة في حمص طلال العلي في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إنشاء محطة معالجة مركزية في المدينة الصناعية بحسياء لرفع التلوث عن مجرى وادي الربيعة ومعالجة التلوث الناجم عن منشآت المدينة الصناعية فيها، وبالتالي ضمان عدم تلوث آبار دحيريج لمياه الشرب بمدينة حمص.

وبيّن أن المحطة حالياً قيد الاستثمار وأنه من المتوقع رفع التلوث عن المجرى المذكور في حال عملها بالكفاءة المطلوبة، موضحاً أن دائرة البيئة في المدينة الصناعية في حسياء تقوم بمراقبة محطات المعالجة الفرعية الموجودة ضمن المدينة لضمان عدم وصول منصرفات صناعية ملوثة إلى المحطة المركزية لضمان عملها بالكفاءة المطلوبة.

كما بيّن أن المديرية منحت خلال العام الماضي ٧٢ موافقة بيئية بعد دراسة تقييم الأثر البيئي للعديد من المنشآت الصناعية والمعامل التي تمت الموافقة عليها، كما تم منح ٢٤ موافقة على شروط بيئية لترخيص معامل ومنشآت صناعية مختلفة منها معمل نسيج آلي وآخر لصناعة المنظفات وغيرها.

وأشار إلى أن المديرية منحت أيضاً في مجال السلامة الكيميائية ٩٢ موافقة بيئية على إجازات استيراد لمواد كيميائية وطبية وفحم حجري وغاز التبريد (الفريون)، وقامت بالعديد من جولات التفتيش البيئية على مستودعات المنشآت الصناعية، إضافة إلى القيام بجولتين تفتيشيتين على منشآت المدينة الصناعية بحسياء لتقييم الوضع البيئي فيها، مبيناً أنه تم توجيه ٣ إنذارات بحق منشآت مخالفة كانت لديها انبعاثات ومنصرفات صناعية سائلة، وتم تلافي المخالفات من أصحاب تلك المنشآت والإلتزام بالتعليمات البيئية.

وبيّن العلي أنه تم إجراء ٦٠ تحليلاً لعينات من مياه الشرب في العديد من خزانات المدارس والمشافي على امتداد المحافظة للوقوف على واقعها ومدى نظافتها وصلاحيتها للاستخدام، كما تم قطف عينات من بئر في قرية جبورين ومن ساقية الري في منطقة الغوطة ومن خزان مياه شرب ومياه رئيسية في منطقة الوعر القديم في حمص، لافتاً إلى أن النتائج كانت مطابقة للمواصفة القياسية السورية لمياه الشرب وكانت ضمن الحدود المقبولة.

ولفت إلى أن المديرية نفذت خلال العام الماضي نحو ٥٠ حملة نظافة وتشجير وزراعة وتنسيق للحدائق في جميع أحياء المدينة بالتعاون مع مديريتي الزراعة والتربية ومجلس المدينة، إضافة إلى إقامة اللقاءات التفاعلية التوعوية في المدارس وتنفيذ دورات تخصصية في المجال الصحي والبيئي والإعلامي، وتم في مجال عمل المرصد البيئي إنهاء عملية تحويل شرائح الخريطة البيئية من نظام إحداثيات محلي «ستريوغراف» إلى نظام إحداثيات عالمية وتحميل الصور الفضائية السورية لمراقبة التغير الفصلي والسنوي للمسطحات المائية في سورية، كما تم التواصل مع كل المديريات المختصة لتجميع كل البيانات الضرورية لقاعدة بيانات المرصد.

كما لفت العلي إلى أن المديرية تقوم بالتنسيق مع دائرة النفايات الصلبة في مديرية الخدمات الفنية في حمص بمراقبة عمل المطامر الصحية في كل من مواقع (تل النصر- القصير- الفرقلس) إضافة إلى التنسيق مع الوحدات الإدارية بخصوص عمليات الجمع والترحيل، مبيناً أن ما يعوق عمل الوحدات الإدارية في هذا المجال ضعف الإمكانيات البشرية والمادية والفنية، مشيراً إلى أنه تتم متابعة موضوع النفايات الطبية ومعالجتها، إضافة إلى النفايات الصناعية ليتم تنفيذ المشاريع الخاصة في هذا المجال خلال الفترة القادمة.

وأكد أنه سيتم إنشاء مشاريع كبيرة في المدينة الصناعية في حسياء للطاقة الشمسية لكونها صديقة للبيئة، إضافة إلى إنشاء عدد من مشاريع الطاقة الشمسية في منطقة جندر وصدد والحواش، ومشاريع العنفات الريحية في منطقتي شين والذهبية، لافتاً إلى أنه يتم حالياً بالتنسيق مع هيئة حماية البادية دراسة لإعادة إحياء المحميات الطبيعية الموجودة في المحافظة والتي كانت قد تعرضت إلى تخريب البنية التحتية فيها نتيجة وجودها في مناطق غير آمنة.

دراسة لإعادة إحياء المحميات الطبيعية في المحافظة